

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع: حول الخصم من المورد بنسبة 2.5 %
المرجع: مکتوبکم بتاريخ 23 جوان 2014

تبعا لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن طلبکم معرفة هل يستوجب على شركة إجراء الخصم من المورد بنسبة 2.5% من سعر شراء عقار، يشرفني إعلامکم أنّ المبالغ المدفوعة مقابل اقتناء العقارات تخضع للخصم من المورد بنسبة 2.5% من سعر البيع المصرّح به بالعقد ويستوجب عدم الخصم من المورد في كلّ الحالات الإداء بشهادة في عدم الخصم مسلمة من المصالح الجبائية المختصة.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية
المدير التنفيذي لمؤسسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي